الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث: قراءة نقدية

إقبال الرحماني *

هل نحن بحاجة إلى إعادة النظر في رؤيتنا إلى العالم، أو بشكل أدق، إلى الكون بكل أبعاده الشمولية باعتباره سلسلة من الظواهر المتداخلة ودائمة التغير؟ هل نحن بحاجة إلى التخلي عن النظرة التي اعتادها العقل والفكر والتي قامت بتجزئة هذا الكون وظواهره إلى وحدات منفصلة وساكنة، حتى وإن بدت تلك الظواهر ساكنة؟ فالكون بكل مكوناته وظواهره ربما يكون كالنهر الذي عبّر عنه الروائي الألماني هيرمان هيسه في إحدى رواياته «إنه النهر ذاته ولكنه يتجدد في كل لحظة. من يستطيع أن يفهم ذلك أو يتصوره؟». (1)

إن إعادة النظر في رؤيتنا تتطلب إعادة النظر في منظومة القيم (value system) التي تنطلق منها، وفهم أسباب تطور هذه المنظومة والظروف الموضوعية التي انطلقت منها، والأسس والفرضيات التي بنيت عليها. إن التغير في بنية منظومة القيم تمثل أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى تغيير وتطوير النظم الاقتصادية والتي في أثناء عملية تطورها تساهم في تغير هذا المنظور القيمي. ومن هنا، فإن الفكر والنظريات الاقتصادية التي تحاول تفسير وتحليل النظم الاقتصادية، ليست معزولة عن مجموعة القيم المجتمعية والفلسفية والعلمية المحيطة بها.

إن هذه القراءة هي محاولة لمناقشة بعض من أبعاد منظومة القيم العلمية والفلسفية التي تطورت في القرون الثلاثة الماضية والتي يستمر تأثيرها وانعكاسها في منهج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث ويجري تبنيها كمسلمات في الفرضيات التي يقوم عليها هذا الفكر كذلك هي دعوة للعمل على تطوير المنهج الحالي المتبع في مناهج الاقتصاد خاصة مع التطورات والتغيرات الجذرية في كل من الظروف الموضوعية المحيطة وفي مناهج العلوم الأخرى والتي توصلت إلى رؤية أكثر دقة في فهم وتفسير الواقع. والطرح في هذه

---

* مدرس (Assistant prof.)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

أود التوجه بالشكر لكل من إسماعيل سراج الدين أستاذ شرف Johns Hopkines University، ميشيل متياس أستاذ بقسم الفلسفة بجامعة الكويت وMillsaps college وحامد الرحماني أستاذ بقسم الهندسة الكهربائية بجامعة الكويت لقراءتهم وملاحظاتهم النقدية التي اثرت هذا البحث.

المحاولة يتفق مع ما يطرحه العديد من المفكرين الاقتصاديين في العالم النامي في أن التحليل الاقتصادي، وبخاصة «الكلي»، يقوم على فرضيات واستنتاجات عن حالة المجتمعات الصناعية المتقدمة وبالتالي فهو لا يصلح بالضرورة للدول النامية بأنماطها المختلفة (المنيف 1410هـ؛ و رمسيس 1985)، إلا أن ما تطرحه هذه القراءة لا يقف عند هذا الرأي بل يتعداه إلى أن منهج الفكر الكلاسيكي الحديث ـــ وبشقيه الجزئي والكلي ـــ يستند إلى فرضيات غير واقعية حتى بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة.

ولعل القناعة بضرورة تطوير المنهج الحالي تزداد قوة إذا ما نظرنا إلى المتغيرات السريعة والمتلاحقة، خصوصاً خلال النصف الثاني من هذا القرن، سواء بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية والبيئية أو التطورات العلمية والتكنولوجية وبخاصة في عالم الاتصالات والمعلومات والتحكم الآلي، فضلاً عن تغير خريطة العالم الاقتصادية والسياسية باتجاه العولمة وارتباط الأسواق المالية وشبكات المعلومات، ومن ثم انتقال مراكز اتخاذ القرار، ليس فقط من النطاق الأسرى بل من النطاق الوطني والقومي إلى العالمي.

في ظل هذه التطورات والتغيرات المستمرة بقيت فرضيات وأدوات التحليل في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث (خاصة كما يعبر عنها في كتب مبادئ الاقتصاد) ثابتة وجامدة تعكس التبسيط والتجريد اللذين كرسهما هذا الفكر منذ القرن الثامن عشر في ظل معطيات مختلفة جذرياً. ومن ثم فهناك حاجة إلى تبني منهج أكثر واقعية لا يلغي النظريات التقليدية وإنما يحد من استخدامها ضمن شروط وظروف محددة. وبالتالي، فإن الانتقاد ليس موجهاً إلى المفكِّرين الأوائل الذين طرحوا تلك الآراء والفرضيات بل إلى استمرار تبني تلك الفرضيات في وقتنا الحاضر، على الرغم من التغير الجذري في الظروف الموضوعية المحيطة.

ينقسم العرض إلى: (1) استعراض أهم تطورات المنهج العلمي والفلسفي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، (2) استعراض تطورات هذا المنهج في القرنين التاسع عشر والعشرين، (3) عرض نقدي لأهم المبادئ والفرضيات التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي الحديث، (4) عرض بعض اتجاهات تطوير منهج الفكر الاقتصادي.

المنهج العلمي والفلسفي في القرنين السابع والثامن عشر

شهد القرن السابع عشر في أوروبا تغيرات جذرية عدة رافقت نشوء ونمو النظام الرأسمالي. وتتمثل هذه التغيرات في تطور القدرات الإنتاجية والتقنيات المستخدمة، وانحلال أنسجة العلاقات الاجتماعية الإقطاعية، وتغير النظام السياسي وتضاؤل دور الكنيسة وملاك الأراضي، وبروز الطبقة الرأسمالية كامتداد للطبقة التجارية في القرن السابق، وظهور فكر فلسفي وعلمي جديد متحرِّر من تعاليم الكنيسة التي سادت قروناً طويلة. وليس المجال هنا لاستعراض هذه التغيرات أو لعرض التيارات الفكرية المختلفة التي ظهرت في هذه المرحلة، وإنما سيتم الاكتفاء بعرض مختصر لعدد من الآراء العلمية

والفلسفية لمفكِّرين كان لهم تأثير واضح ــ ولقرابة القرنين ــ على مناهج بعض العلوم الطبيعية مثل الفيزياء، وما زال هذا التأثير مستمراً على علوم أخرى كالاقتصاد.

يشير المفكر الفيزيائي المعاصر كابرا (Capra 1983) إلى أن مناهج العلوم ــ وليس فقط الفيزياء ــ تأثرت بشكل أساسي بفكر ونظريات كل من العالم الفيزيائي إسحاق نيوتن (Newton) والمفكِّر الرياضي والفيلسوف ديكارت (Descarte). وإلى هذين المفكِّرين يمكن إضافة الفيلسوف بنثام (Bentham) الذي يمثل فكره أساس الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الحديث.

يعتبر ديكارت أحد أعلام الفكر الفلسفي الحديث الذي تنوعت اهتماماته الفكرية، وكان أحد أبرزها اهتماماته في البحث عن «الحقيقة» في العلوم، ولذا وضع كتاباً خاصاً بالمنهج بعنوان «مقال عن المنهج لإحكام قيادة العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم». وقد بني هذا المنهج على أربع قواعد تؤدي إلى الكشف عن هذه الحقيقة التي يمكن تلخيصها باتقاء الشبهة وحصول اليقين، متعمداً على المنهج الاستنباطي الذي يبدأ من فرض بديهيات معينة ومنها يتدرج إلى الاستنتاجات. وقد اعتقد ديكارت أن الاختلاف بين العلماء ناتج عن اختلاف المناهج التي يتبعونها، وإنهم لو اتبعوا منهج براهين الرياضيات ــ والتي تمثل أكثر العلوم يقيناً ــ لبلغت العلوم درجة الرياضيات في يقينها ولما بقي من مبرِّر لاختلاف العلماء ومجادلتهم (ديكارت 1985، 137). فضلاً عن ذلك تبنى ديكارت نظرة ميكانيكية اعتقد في ضوئها أن الكون كله كالآلة، تعمل بحسب قوانين ميكانيكية. فيقول «نحن نرى الساعات والطواحين وآلات أخرى صنعها الإنسان لها القدرة على الحركة بنفسها بطرق مختلفة.. وأنا لا أرى أي فرق بين هذه الآلات المصنَّعة والأجسام الأخرى الموجودة في الطبيعة» (Capra 1983, 47).

وقد امتد تأثير الفكر الديكارتي إلى عدد كبير من مفكِّري عصره والعصور اللاحقة. وفي الفترة التي عاشها ديكارت وصل الفكر الفلسفي إلى مرحلة فصل المادة عن العقل (الروح)، هذا التقسيم الذي تبناه ديكارت (والذي ينعكس في عبارته الشهرية «أنا أفكِّر إذن أنا موجود» والتي تعزو الوجود إلى العقل فقط وليس إلى الكيان العضوي بأكمله) مكَّن العلماء من تبني منهج يمكنهم من دراسة الظواهر المختلفة بمعزل عن أنفسهم ورؤية تلك الظواهر كمجموعة من الأجسام المنفصلة أو الآلات التي تكوِّن بمجموعها آلة ضخمة. هذه الرؤية الميكانيكية تمثِّل أيضاً أساس منهج إسحاق نيوتن في الفيزياء وقد توصل إلى صياغة رياضية متطورة للتعبير عنها تعتبر من أهم الإنجازات العلمية في القرن السابع عشر.

إن عمق معرفة نيوتن بالرياضيات مكَّنه من التوصل إلى طرق رياضية جديدة تفوقت على تلك التي عرفها ديكارت وغاليليو من قبله، والتي تعرف اليوم بالرياضيات التفاضلية. إن هذه المعرفة مكَّنت نيوتن من صياغة قوانين دقيقة لحركة الأجسام تحت تأثير الجاذبية. في عالم نيوتن ذي الأبعاد الثلاثة، الفضاء المطلق ساكن وفي حالة استقرار تام، الزمن أيضاً مطلق ومنفصل عن العالم المادي. في هذا العالم يمكن اختزال كل الظواهر الطبيعية

إلى طبيعة الحركة ما بين الأجسام المدفوعة بقوة الجاذبية والتي يمكن حسابها وتوقعها بمعادلات رياضية محددة، بغض النظر عن أية تأثيرات خارجية، والتي عبَّر عنها بقوله «الحقيقة المطلقة والزمن الرياضي حسب طبيعتهما الذاتية يجريان بصورة واحدة ومن دون أي اعتبار لأي شيء خارجي» (Capra 1983, 51). وعلى هذا الأساس، فإنه يمكن النظر إلى الكون بكل متغيراته بشكل موضوعي ككيان ميكانيكي تحكمه علاقات وقوانين ثابتة وخطية.

لقد أحدثت قوانين نيوتن ثورة في المفاهيم العلمية والفلسفية السائدة وكانت لها تطبيقات واسعة النطاق في تفسير حركات الأجسام، من أصغرها إلى أكبرها، كحركة الكواكب في الفضاء. هذه الرؤية الجديدة تبناها العديد من المفكِّرين خارج نطاق الفيزياء، وامتدت إلى نطاق التحليل السياسي والاقتصادي والنفسي، حيث تم تقسيم الأنماط والظواهر المجتمعية المختلفة إلى وحدات منفصلة وصغيرة متمثلة في سلوك الأفراد. ولعل هذا البُعد الفردي (individualism) ينعكس بشكل واضح في فلسفة بنثام في نهايات القرن الثامن عشر والتي تمثل القاعدة التي بُنيت عليها أهم فرضيات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث.

في كتابه «مقدمة في الأخلاقيات والتشريعات» يقول بنثام إن الطبيعة وضعت في الإنسان خاصتين تقودان حياته: الألم والمتعة (أو السعادة لأنه لم يفرق بينهما) واللتان تمثلان المحددان لسلوك الأفراد ودوافعهم، بحيث يصبح هدف كل إنسان هو تعظيم المتعة وتقليص الألم. وباعتبار أن الألم سعادة سالبة فإنه يمكن تقليص كل الدوافع الإنسانية إلى مبدأ واحد هو تعظيم المتعة والذي تحول في الأدبيات الاقتصادية لاحقاً إلى تعظيم المنفعة، وبذلك اختزلت هذه الفلسفة السلوكيات الإنسانية المختلفة، سواء المادية أو النفسية أو الروحية، إلى سلسلة من السلوك الذي ينطلق من دافع الأنانية الذاتية في تعظيم المتعة، إلى درجة أنه أُعتبر المعيار الأعلى في تقييم الأفعال الأخلاقية. هذا المبدأ عُرف بمبدأ «السعادة العظمى» والذي يمثِّل قانوناً سيكولوجياً مطلقاً كقوانين نيوتن الطبيعية.

العلوم الطبيعية والتطبيقية في القرنين التاسع عشر والعشرين

منذ بدايات القرن التاسع عشر وإلى وقتنا الحالي حدثت تطورات عدة في العلوم الطبيعية والتطبيقية، مثل الفيزياء والبيولوجيا والكيمياء والرياضيات، هزت بشكل عنيف الأسس السابقة التي بُنيت عليها هذه العلوم. وبينما أدت هذه التغيرات — كما سنرى — إلى تبني منظور ديناميكي جديد، استمر الفكر الاقتصادي قائماً على المنظور الميكانيكي السابق.

في مجال البيولوجيا قدم لامارك (Jean Lamarck) في بداية القرن التاسع عشر تفسيراً جديداً لعملية نشوء وتطور الكائنات الحية يقوم على فكرة التغير النوعي المستمر، وهو ما ناقض الاعتقاد السابق بوجود عدد محدد وثابت من فصائل الكائنات. بعد ذلك بعدة عقود قام داروين (Darwin) بتقديم مجموعة من الدلائل التي تثبت نظرية التطور البيولوجي. هذا التطور في الفهم البيولوجي كانت له تأثيرات واسعة، ليس في نطاق علم

البيولوجيا وحسب بل وفي نطاق العلوم الأخرى أيضاً. فلقد هزت هذه النظرية المفهوم السابق القائم على فلسفة ديكارت وقوانين نيوتن، فالظواهر الطبيعية ليست ميكانيكية وساكنة ولكنها عبارة عن سلسلة متغيرة ومعقدة ومستمرة من التطورات. وقد أكدت التطورات الأحدث نسبياً في القرن الحالي، في علم الوراثة والجينات، هذه الرؤية الجديدة. فالجينات تحمل صفات وراثية واضحة ومحددة بينما الصفات الخاصة التي ستحملها الأجنة قد تختلف عن الصفات الأصلية نتيجة لامتزاج الجينات لدى الأبوين مع إمكانيات حدوث طفرات. إن التغيرات المستمرة التي تطرأ على تركيبة جينات فصيلة معينة عبر الوقت هي ما يعرف بعملية التطور (evolution). كما فسرت التطورات الأخرى في النظريات البيولوجية مفهوماً آخر وهو التطور المشترك (co-evolution) والذي يرى أن تفاعل الكائنات الحية جميعها وتداخلها في علاقات تعاونية أو تنافسية يخلق توازنات طبيعية، وأن اختلال هذه التوازنات نتيجة لتغير في سلوك أو طبيعة البيئة المحيطة بأي من تلك الكائنات سيؤثر ويغير التناسق الطبيعي وطبيعة بعض من الكائنات الأخرى والتي ستشكِّل بدورها تأثيراً على كائنات أخرى.. وهكذا [2].

من ناحية أخرى، فإن أحد التطورات البارزة في مجال الفيزياء الحرارية ترجع إلى القرن السابق حين تم اكتشاف قوانين جديدة تُعرف بقوانين الفيزياء الحرارية (laws of thermodynamics) في القانون الحراري الثاني والذي وضعه كارنو (Sadi Carnot) دخل مفهوم جديد إلى الفيزياء وهو عدم إمكانية إرجاع العمليات إلى وضعها السابق، فتحول نوع من أنواع الطاقة من شكل معين إلى آخر لا يمكن إرجاعه إلى شكله السابق. وبالتالي، فإن ما يحدث هو عملية تغير مستمر من حالة منظمة (order) إلى حالة فوضوية (disorder)، عبَّر عنها الفيزيائي الألماني كلاوس (Rudolfo Clausius) بصياغة رياضية استخدم فيها مقياساً كمياً جديداً أطلق عليه اسم انثروبية (entropy) وهو مصطلح مشتق من مصطلح يوناني يعني التحول والتطور.

ولعل أكثر التطورات الفكرية تأثيراً والتي يمكن القول بأنها أحدثت «ثورة» في الرؤية العلمية والفلسفية في هذه المرحلة، هو ما تم في نطاق الفيزياء الذرية والكونية، خصوصاً خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالي، وتتمثل في النظرية النسبية (relativity theory) والنظرية الكمية (quantum theory) عبر إسهامات عدة مفكرين أبرزهم اينشتاين [3].

في عام 1905 نشر اينشتاين ثلاثة أبحاث في وقت واحد محمَّلة برؤى جديدة للمادة والكون. درس أحد هذه الأبحاث طبيعة الذرات، بينما ركز البحث الثاني على طبيعة الضوء، وكلا هذين البحثين مثَّلا حجر الأساس لتطور النظرية الكمية فيما بعد. أما البحث الثالث الذي اشتهر بالنظرية النسبية فقد انتهى فيه اينشتاين إلى أن الزمن والفضاء ليسا مطلقين وإنما يمكنهما أن يمتدا أو يتقلصا بالنسبة إلى نقطة المراقبة (المشاهد). كما أن الزمن والفضاء غير منفصلين كما اعتقد نيوتن ولكنهما مرتبطان في البُعد الرابع: الفضاء ــ الزمن، وهنا فقد مفهوم نيوتن للفضاء الساكن والخالي معناه. هذه الرؤية الجديدة أثارت العديد من التساؤلات لدى الفيزيائيين، والأبحاث المتواصلة في مجال الذرة أدت إلى

تعقيدات أكبر وكشفت عن متناقضات كثيرة. ومع الوقت اقتنع المفكِّرون والباحثون أن هذه التعقيدات والتناقضات هي طبيعة الفيزياء الذرية، وهذه القناعة — والتي لم تكن سهلة القبول — ساعدت بحد ذاتها على طرح أسئلة جديدة أدت إلى استمرار البحث الذي أدى بدوره إلى تطوير النظرية الكمية على يد مجموعة من العلماء.

إن الدخول في عالم الذرات الصغيرة (التي لا تشاهد بالعين المجردة، والتي منها تتكون كل المكونات الطبيعية بما فيها البشر) قد كشفت في داخلها فضاء واسعاً تدور فيه جسيمات صغيرة: الإلكترونات التي تتحرك حول نواة الذرة في مجال من القوة الإلكترونية. هذا العالم الداخلي للذرة (subatomic) ليس مصمتاً أو ساكناً كما كان يعتقد ولكنه كشف أن طبيعة المادة تعكس متناقضات، فهي تظهر كجسيم أو جزيء (particle) محدد بالمساحة وتظهر أيضاً كموجات تمتد عبر الفضاء (كالضوء). هذا التناقض الظاهر أمكن التوصل إلى فهمه من خلال فهم طبيعة المادة نفسها والتي يمكن وصفها بأنها مزيج من الظاهرتين والتي لا تتواجد فعلياً بشكل مؤكد وإنما تظهر خاصية «الميل إلى الوجود» (tendencies to exist). هذا الميل إلى الوجود وهذه الطبيعة الديناميكية يمكن التعبير عنهما فقط بشكل احتمالات، لأنه لا يمكن التنبؤ بأية ظاهرة ذرية — حتى من خلال التجارب — بشكل مؤكد. ومن ناحية أخرى، كشفت دراسات الفيزياء الحديثة — وعلى خلاف المفهوم النيوتني — أن موقع المراقب هو جزء أساسي من النتيجة التي يتم التوصل إليها. وبالتالي، فإن خواص أي مكون ذري يمكن فهمها، فقط من خلال تفاعل هذا المكون مع المراقب. فالإلكترون، مثلاً، لا يحمل خواص موضوعية منفصلة عن العقل، والباحث إذ ركز أبحاثه وتساؤلاته على الجانب المتعلق بالموجات سيكشف هذا الجانب من الإلكترون، أما إذا ركز على جانب التكوين الجزيئي، فسيتمكن فقط من الكشف عن هذا الجانب من الإلكترون. ومن ثم، فإن القناعة السابقة بحيادية العلم والنتائج المستقاة منه لم تعد مقبولة، إذ لا يمكن بناء على الاكتشافات الجديدة فصل الكون عن أنفسنا. وبالتالي، فإن هذه الرؤية الجديدة تمثل تحدياً للاعتقاد الفلسفي — والذي يمثل أرضية الكثير من العلوم التقليدية ومنها الفكر الاقتصادي — الذي يؤمن بحيادية العلم وتحرره من القيم، وهو ما يعرف بالمنهج الموضوعي.

ومن الإسهامات المهمة للمنظور الفيزيائي الجديد، الكشف عن وحدة الكون والارتباطات المتداخلة والمتشابكة بين ظواهره المختلفة. وعليه فإن الطبيعة ليست تلك الوحدات المنفصلة والساكنة التي عكسها فكر نيوتن، ولكنها شبكة معقدة من الظواهر والعلاقات المترابطة والتي تضم الباحث الذي لديه القدرة فقط — نتيجة لتشابك تلك الظواهر وتغيرها المستمر — على وضع تصور لاحتمالات مسارات تلك الظواهر. هذه الاكتشافات الجديدة يعبِّر عنها الفيزيائي المعاصر غريبن ببساطة كالتالي: «عندما حاول الفيزيائيون الكشف عن طبيعة الإلكترونات والجزئيات الأخرى التي تكوِّن الذرة، وجدوا أن مفهوم الحقيقة يفقد معناه.. وأنه لا يوجد شيء حقيقي بكل معنى الكلمة» (Gribbin 1986, xvi).

كشفت الفيزياء الحديثة أن المادة — ومن ثم الكون — ليست كياناً سلبياً أو ساكناً أو آلة كبيرة يمكن فك وفهم جزئياتها المنفصلة، بل هي كيان متكامل ودائم التغير والحركة،

وإن حالات الاستقرار والتوازن التي تحدث تكون ضمن السياق الحركي، وبالتالي فإن النظريات هي عبارة عن رؤى تقريبية لطبيعة الكون. ونتيجة لديناميكية الكون المستمرة فإن هذه النظريات تبقى مقبولة ضمن ظروف معينة أو لظواهر محددة. ومن هنا، فإن التطورات الجذرية في الفيزياء (النووية والكونية) لم تؤد إلى إلغاء نظرية نيوتن وإنما أدت إلى تقليص المجالات التي يتم تطبيقها فيه والتي تبقى واسعة النطاق [4].

منهج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث

في هذا الجزء سيتم استعراض عدد من الفرضيات وأدوات التحليل التي يطرحها الفكر الكلاسيكي الحديث (neoclassical)، والتي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر المنظور الساكن والميكانيكي الخطي الذي ساد أوروبا في القرون الثلاثة الماضية. وتعود جذور الفكر الكلاسيكي الحديث إلى مجموعة من المفكرين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يطلق عليهم اسم التيار المنفعي، ثم تعمق هذا الفكر في القرن التاسع عشر على يد مجموعة أخرى أبرزهم جيفونز (Jevons)، ومنجر (Menger)، وولاراس (Walars). في هذه المرحلة التي بدأ الفكر الفيزيائي يرفض التحليل الميكانيكي النيوتني ـــ كما أوضحنا ـ جعلت هذه المجموعة من الاقتصاديين هدفها الأساسي تطوير الفكر الاقتصادي، حسب المنظور الميكانيكي، للوصول إلى قوانين ثابتة، وذلك لرغبتهم بإظهار الفكر الاقتصادي كعلم موضوعي محايد ودقيق كفيزياء نيوتن والذي يمكِن الاعتماد التام على تحليلاته واستنتاجاته وتنبؤاته. إن الأسس التي وضعها هؤلاء المفكّرون هي الأرضية التي يستند إليها الفكر الكلاسيكي الحديث في وقتنا الحالي.

وسبب التركيز في هذه الورقة على الفكر الكلاسيكي الحديث هو، أولاً، لكونه الأكثر انتشاراً في وقتنا الحالي والذي تنطلق منه غالبية كتب ومقررات مبادئ الاقتصاد [5]. وثانياً، على خلاف الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (الممثل بأعلامه آدم سميث (Smith)، وديفيد ريكاردو (Ricardo)، وروبرت مالثوس (Malthus)، وجون ستيوارت مل (Mill)) والذي تأثر إلى درجة كبيرة بالمنظور الفكري الساكن والميكانيكي، وبخاصة في ما يتعلق بتوازن السوق الميكانيكي الكفيل بتحقيق وتعظيم المصلحة العامة (باستثناء تحليل مالثوس)، فإن الفكر الكلاسيكي الحديث عمق هذا الاتجاه الميكانيكي وارتبط بشكل أقوى بالفلسفة الفردية. وكما يشير المفكر رمزي زكي «كانت المهمة الأساسية التي اضطلعت بها هذه المدرسة (الفكر الكلاسيكي الحديث) هي «تنقية» علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي من القضايا والمتغيرات الاجتماعية، وتحويله إلى علم جاف يبحث في قواعد السلوك النفسي الرشيد للمستهلك والمنتج» (زكي 1984، 89). فضلاً عن ذلك، وضع المفكّرون الكلاسيكيون تحليلاتهم ورؤيتهم إلى النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية وبخاصة إنكلترا، ولم يدّعوا صلاحية تلك التحليلات للأنظمة والمجتمعات الأخرى. فآدم سميث، مثلاً، يشير بوضوح إلى وجود أنماط مجتمعية إنتاجية مختلفةٍ لها قوانينها وعلاقاتها الإنتاجية والاجتماعية الخاصة بها. أما الفكر الكلاسيكي الحديث ـــ والذي تبلورت من خلاله عملية الفصل التام بين الاقتصاد والعلوم الأخرى ـــ فإنه وعلى الرغم من انطلاقه

من تحليل سلوك الوحدات الاقتصادية في نظام السوق الرأسمالي، إنما يطرح فرضياته وتحليلاته كقوانين عالمية صالحة لكل زمان ومكان، وهو ما يعكس النظرة اللاتاريخية لهذا الفكر.. وفي ما يلي سيتم عرض بعض الاطروحات التي يستند إليها منهج وتحليل الفكر الكلاسيكي الحديث والتي تعكس الأبعاد الميكانيكية الساكنة لهذا المنهج: (6)

1ـ اطروحة بقاء العوامل الأخرى ثابتة:

إن التحليل ــ في شقيه الجزئي والكلي ــ لغالبية الظواهر لا يستطيع أن ينطلق من دون هذه الفرضية والتي تعزل من خلالها متغيرات مختلفة (اقتصادية واجتماعية، وسياسية، وثقافية، ونفسية، وبيئية، وغيرها) ويتم التركيز فقط على متغيرين، كما في تحليل تحديد الأسعار والتي تثبت بها كل المتغيرات عدا الأسعار والكميات ليصل التحليل إلى القانونين الشهيرين بالعرض والطلب اللذين بتقاطعهما يتحقق التوازن. إن هذا التحليل يتم عادة بافتراض آخر هو سيادة المنافسة الكاملة، وهي الحالة التي لم يقترب منها فعلياً النظام الرأسمالي إلا في بدايات نشوئه في القرن السابع عشر.

تحليل التوازن الساكن للأسعار يتوافق مع ميكانيكية التوازن الساكن في نموذج نيوتن لحركة الأجسام والذي يتجاهل تأثير الاحتكاك (friction) الذي يعتبر بمثابة المقاومة لحركة الأجسام. فالنموذج الاقتصادي للعرض والطلب يفترض وجود حرية المنافسة الكاملة وتوافر المعلومات لكل الأعداد الكبيرة من البائعين والمشترين في السوق الذي لا يتمكن أي طرف من التحكم به، لأن آلية السوق هي التي تكفل دفع الرغبات ــ من دون أي احتكاك / مقاومة ــ نحو نقطة التوازن. وعند هذه النقطة يتحقق السعر التوازني الذي يفترض التحليل الاقتصادي أنه يمثل السعر «الصحيح» أو «الأفضل»، الذي بدوره يحقق أمثل استخدام للموارد الاقتصادية وتتوافق عنده رغبات المستهلكين والمنتجين، وبالتالي يقود إلى تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع. إن حالة النزوع التلقائي إلى التوازن تعكس الفلسفة الاقتصادية الأساسية للنظام الرأسمالي. فهذه الحالة التي تبدو كحركة ميكانيكية بحتة تعكس «القناعة» بأمثلية النظام الرأسمالي وقدرة آلية السوق ليس فقط على تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية بل ومصالح جميع الفئات الاجتماعية دون استثناء.

إن افتراض وجود نظام اقتصادي حر تسود فيه المنافسة الكاملة يقوم بدوره على افتراض ثبات «العوامل الأخرى»، في حين يشير الواقع الفعلي إلى السيطرة المتنامية لعدد محدد من الشركات الضخمة على أهم العمليات الإنتاجية والتسويقية، من أبسط السلع إلى أكثرها تعقيداً، ليس فقط في السوق المحلي بل في الأسواق العالمية من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسية واستمرار اتجاه هذه الشركات نحو مزيد من الدمج وزيادة حدة الاحتكار (7). ولعل أحد أهم الأهداف والسياسات المترتبة على فكرة التوازن أو النزوع التلقائي للتوازن هو اتباع سياسة محافظة تقوم على تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي إلى أدنى الحدود، وهو ما نادت به الرأسمالية الصاعدة في أوروبا في القرن الثامن عشر بعد المرحلة التجارية السابقة لها، والتي استدعت التدخل المكثف من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من ظهور الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

الأوروبي واستمرار تصاعد معدلات البطالة والكساد الاقتصادي في ظل دور محدود للدولة، فقد استمر الفكر الكلاسيكي الحديث ينادي بالحرية الاقتصادية وتحجيم دور الدولة استناداً إلى فرضية القدرة الذاتية للاقتصاد على الوصول إلى وضع التوازن.

ثمة أمثلة أخرى لمنهجية التجريد تتمثل في النظر إلى العرض والطلب بشكل ميكانيكي بمعزل عن التأثيرات والضغوط المستمرة لتغيير نمط الاستهلاك عبر الإعلانات المكثفة. هذه الحملة يتم من خلالها خلق أذواق واحتياجات جديدة ومستمرة ــ (في كثير منها لا تمثل حاجات فعلية) ــ والتي تعتبر إحدى الآليات الأساسية لاستمرار نظام السوق، ومع هذا فإن التحليل الاقتصادي يفترض في غالبية نماذجه ثبات الذوق أو التعامل معه كمعطى خارجي (given).

مثال آخر لأحد المتغيرات المهمة التي غالباً ما تتجاهلها النماذج الاقتصادية أو «تعتبرها ثابتة» هو النظام البيئي (ecosystem). ولعل أحد الأمثلة البارزة هنا هو ما يعرف بدالة «كوب ــ دوغلاس» للإنتاج والتي تعرض صياغات فنية لتركيبة عنصر العمل ورأس المال وأثرهما على حجم الإنتاج من دون أخذ البيئة والنظام الأيكولوجي بشكل عام بعين الاعتبار. ولقد ساعد هذا التجاهل في تبني أنماط إنتاجية واستهلاكية لها أبعاد تدميرية على هذا النظام، كما سنشير لاحقاً.

2ـ اطروحة السلوك العقلاني للأفراد المنطلق من تعظيم المنافع الشخصية:

هذه الفرضية تمثل بُعداً آخر للمنهج التجزيئي الساكن والخطي للفكر الكلاسيكي الحديث، وهي تستند إلى مبدأ السعادة العظمى لبنثام والذي سبقت الإشارة إليه. ويرجع المفكِّر المعاصر امارتيا سن فكرة المصلحة الذاتية كقانون أولي في الاقتصاد إلى المفكِّر إيدغُورث Edgeworth (في كتابه الفيزياء الرياضية المنشور عام 1881). إلا أن إيدغورث نفسه لم يكن مؤمناً بمطلقية هذه الخاصية الإنسانية وإنما قصرها على أنواع أو ضمن مجموعة محددة من الأنشطة، تدخل فيها «الحسبة الاقتصادية»، من بينها حالتا الحرب والعقود التجارية (Sen 1979, 88).

العديد من الدراسات والبحوث المستمرة في مجالات الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا، تكشف عن سلسلة مختلفة من الدوافع المتشابكة التي توجه السلوك الإنساني، والتي يختلف بعضها باختلاف الظروف البيئية والمجتمعية المحيطة. ويشير الفيلسوف وعالم النفس إريك فروم إلى أن السلوك الأناني الذي ينطلق من أسلوب التملك موجود في الطبيعة البشرية إلا أنه ليس سلوكاً ثابتاً لا يتغير، كما أنه ليس الدافع الوحيد في الإنسان. فهناك، في المقابل، «في داخلنا نحن الكائنات البشرية رغبة عميقة ومتأصلة لأن نؤكد كينونتنا، لأن نعبِّر عن ملكتنا العقلية والروحية، وأن نكون نشيطين وأن ننتمي إلى المجموع، وأن نهرب من سجن أنانيتنا» (فروم 1989، 105 ــ 106). وحتى ما يتعلق بسلوك المنشآت الخاصة والذي يعتبر بحسب النظرية الاقتصادية مبنياً على دافع واحد هو تعظيم الأرباح ليس هناك ما يثبت أن القرارات الفعلية التي تتخذها الشركات ومن ثم وضعها الفعلي يمثل تحقيق أقصى ربح ممكن، إذ إنه وضع لا يمكن اختباره بشكل فعلي

(Simon 1993). ثم أن هناك دراسات أخرى توضح دوافع مختلفة لعمليات اتخاذ القرارات والتي قد تختلف داخل الشركة نفسها ما بين الأقسام الإدارية والإنتاجية والتسويقية فيها (Ormerod 1994).

على الرغم من هذه الدراسات، لا يزال الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث يعتبر أن السلوك الأناني المدفوع بتحقيق أقصى منفعة شخصية هو الدافع الوحيد لكل السلوكيات الإنسانية، في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة باختلاف العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة. بل إن النظريات الحديثة تعمق تبنيها لهذا الدافع الأوحد والذي يظهر في النماذج الاقتصادية لقضايا تتفاوت من قرارات البيع والشراء إلى الزواج والإنجاب وحتى العبادة، والتي تختزل إلى قرارات عقلانية محسوبة قائمة بدافع تعظيم المنفعة كما يطرحها ما يعرف باقتصاديات الأسرة (household economic). وبناء على هذه النماذج التجريدية، فإن السلوك الإنساني المختلف في المجتمعات الأخرى أو في مراحل تاريخية مختلفة (أو ضمن فئات اجتماعية أو عرقية مختلفة في المجتمع الواحد) والذي يشذ عن توقعات هذه النماذج، فإنه لا يفسر بوصفه قصوراً في النموذج أو النظرية أو حتى بمحدودية تطبيقها وإنما يفسر عادة، بـ «لاعقلانية» هذا السلوك المختلف وهو ما يؤكد على النظرة اللاتاريخية لهذا المنهج.

وفضلاً عن الأبعاد السابقة لهذه الفرضية المختزلة للسلوك الإنساني، فإن الفكر الاقتصادي يفترض عبر تحليله الخطي أن مجموع هذا السلوك الفردي هو ما يقود المجتمع إلى تحقيق أقصى منفعة وأمثل استخدام للموارد. وهنا أيضاً تعكس هذه الفرضية فلسفة النظام الرأسمالي من ناحية أمثلية هذا النظام وآليته السوقية، والتي عبرها تتحقق «المنفعة» الفردية والجماعية وتنتفي التناقضات الاجتماعية. إن تعظيم المنفعة الكلية أو الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي يفترضه الفكر الاقتصادي قد تم تحديه ــ كما عبرت عنه المفكرة الاقتصادية جوان روبنسون ــ باستمرار الفقر والجوع وتدهور المدن والتلوث البيئي حتى في الدول الغنية (Robinson 1971, xv).

3 ـ اطروحة لا محدودية الحاجات الإنسانية:

هذه الفرضية يستند إليها الهدف الاقتصادي الأساسي في التحليل الكلي. فالسعي إلى إشباع الحاجات الإنسانية اللامحدودة يحتم حاجة الاقتصاد للزيادة المستمرة في معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي. ويتحقق هذا الهدف بالوصول إلى وضع التوظيف الكامل، والذي يعني الاستخدام الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية. وهنا يصبح الهدف المسلم به هو كيفية إيصال الاقتصاد إلى نقطة على منحنى إمكانات الإنتاج (الذي يمثل أقصى إنتاج ممكن)، بدون التساؤل لماذا يجب أن يكون الهدف هو إنتاج أقصى حد ممكن، ولمن؟ وما أبعاد هذا النمط الإنتاجي على النظام البيئي وحتى النفسي للإنسان؟ ويكفي هنا أن نذكر أن أنماط التنمية القائمة على هدف زيادة الإنتاج بحد ذاته لم تؤد بالضرورة إلى زيادة «السعادة» (8)، فالتلوث البيئي الأسوأ مرتبط بالدول الصناعية الأعلى دخلاً وبخاصة في زيادة المخلفات الكيميائية والنووية التي أدت إلى رفع مستويات

التلوث في الهواء، والماء، والغذاء وصولاً إلى الغلاف الجوي وطبقات الأوزون. إن آثار التلوث في «مجتمع النفايات» ــ كما يعبِّر عنها جان ماري بيلت ــ أصبحت من الاتساع بحيث لا يمكن التنبؤ بها، وهي ناتجة في الغالب عن الأنشطة الصناعية، نواتج الاحتراق، والنفايات النووية والمعادن الثقيلة، ومن المنتجات الكيماوية التي يستخدمها الإنسان في الزراعة (بيليت 1994، 75). وما ساعد هذا التوجه التدميري للبيئة ــ فضلاً عن المصالح الاقتصادية للمؤسسات والشركات الإنتاجية ــ هو تبني نظرة ضيقة لمفهوم النمو والتنمية وأيضاً التعامل مع النظام البيئي كموارد أو سلع اقتصادية بحتة.

إلى جانب أبعاد التدمير البيئي، فإن العديد من المؤشرات والإحصاءات والدراسات ــ حتى المحافظة منها ــ تشير إلى استمرار وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر (النسبي والمطلق)، والتضخم، وتزايد حدة موجات العنف، والجرائم والاغتراب النفسي وغيرها، والتي عمقت من تدمير العلاقة المتجانسة بين الإنسان والبيئة.

إن التساؤلات المطروحة في هذا الجزء لا يمكن حلها أو حتى محاولة الإجابة عن بعض منها في هذه الورقة فهي تحتاج إلى جهد جماعي ومجتمعي وإلى مزيد من الدراسات التطبيقية والفلسفية التي تعيد تشكيل منظور القيم الذي ننطلق منه. إن الانطلاق في هذا الاتجاه الجديد قد بدأ فعلاً ــ وإن كان لا يزال محدوداً ــ في عدد من الدول وبخاصة منها المتقدمة حيث هناك وعي مضطرد لدى العديد من المفكِّرين والحركات الاجتماعية والبيئية والتي تنعكس بظهور مؤتمرات ومجلات وكتب متخصصة وتنظيمات مهتمة بالحد من هوس زيادة الإنتاج وفي خلق منظور قيمي جديد.

4ـ اطروحة حيادية العلم وموضوعيته:

هذا افتراض تعمقه أدوات التحليل والفرضيات الاختزالية (كما في الفرضيتين الأولى والثانية) للفكر الكلاسيكي الحديث. إن هذه الفرضية لها جذور تاريخية بعيدة وتمثل أحد محاور الجدل المستمر بين المفكرين في مجالات العلوم المختلفة، والتي يُعَبَّر عنها في الفكر الاقتصادي بالمنهج الإيجابي أو الموضوعي (positive economics) [9].

صارع المفكرون الاقتصاديون منذ القرن الثامن عشر، لتقديم قوانين «علمية» موضوعية على غرار قوانين نيوتن. وقد عبَّر عنها عدد من أعلام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كجون ستيورات مل وناسو سينيور (Senior) في القرن التاسع عشر، وقد رأوا أن تحليل الجوانب المتعلقة بجانب الإنتاج وتحقيق الثروة ــ وعلى خلاف تحليل جانب التوزيع ــ لا يعكس أية مواقف أخلاقية لمصالح اجتماعية مختلفة، هذه المواقف الأخلاقية والأيديولوجية هي غير «علمية» كما عبَّر عنها سينيور [10]. فضلاً عن ذلك فإن المفكِّرين الاقتصاديين ينكرون أن ما يتبنونه من نظريات يعكس في الوقت نفسه قناعتهم ومصالحهم الشخصية، وذلك على الرغم ــ كما يشير أحد الناقدين ــ من أنهم يؤمنون في تحليلهم المنهجي بأن الأفراد في سلوكهم مدفوعون بتحقيق مصالحهم الشخصية (كما توضح الفرضية (2)) (Perelman 1996, 17).

ولعل أشهر الآراء المعاصرة في هذا الموضوع هو ما طرحه ميلتون فريدمان في بحثه «منهجية الاقتصاد الموضوعي» وفيه يرى «أن الاقتصاد الإيجابي يمكن أن يكون علماً موضوعياً تماماً مثل العلوم الفيزيائية.. وعلى الرغم من أن الاقتصاد يبحث في العلاقات ما بين الأفراد وأن الباحث نفسه هو جزء من الموضوع الذي يبحثه.. إلا أن ذلك لا يمثل خلافاً أساسياً بين النوعين من العلوم» (Friedman 1993, 211) والنقطة المهمة هنا هي أن الموضوع لم يعد يتعلق، فقط، بمدى اختلاف اهتمامات التحليل الاقتصادي ــــ والعلوم الاجتماعية بشكل عام ـــ عن اهتمامات العلوم الفيزيائية، ولكن في أن العلوم الفيزيائية ــــ ونتيجة للتطورات الحديثة فيها ـــ لم تعد تدَّعي الحيادية والموضوعية، لأن موقع الباحث الفيزيائي وأدواته ونطاق الأسئلة التي يحاول الإجابة عنها تتداخل كلها مع النتائج التي يصل إليها. هذا فضلاً عن كون طبيعة الظواهر بكل أبعادها الجزئية والكونية عبارة عن سلسلة من المتغيرات المستمرة والمتداخلة التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة. وعلى الرغم من ذلك فإن الإيمان بحيادية القوانين الاقتصادية ازدادت عمقاً في الفكر الكلاسيكي الحديث خصوصاً مع تزايد وتطور استخدام وتطبيق النماذج القياسية والرياضية، مع منتصف القرن الحالي، والتي تمكن الباحث ــــ عن قناعة أو بدونها ـــ من طرح نتائج وتوقعات يرى أنها محايدة وموضوعية. ويفسِّر المفكِّر جورج قرم هذا التركيز على التقنيات الرياضية المجرَّدة من قبل الاقتصاديين بأنه ردة الفعل اللاواعية من قبلهم على الاستلاب المعرفي الذي تم نتيجة لتحول مصدر الإلهام في القرار الاقتصادي من الاقتصاديين إلى الإحصائيين والمهندسين (قرم 1994).

إن انتقادات عدة توجه إلى عدد من هذه النماذج القياسية، توضح عدم حياديتها سواء في اختيار الفرضيات أو في اختيار المتغيرات وفي البيانات المستخدمة وفي عزلها لكثير من المتغيرات الاجتماعية والنفسية والبيئية وغيرها، ما يؤثر بالضرورة في النتائج التي تصل إليها هذه النماذج وعلى قدرتها التنبؤية. إن هذه النماذج غالباً ما تستخدم في الأوراق العلمية وغالباً ما تكون لأغراض «تجميلية» (Boulding 1986, 12). إن الإصرار على موضوعية وحيادية التحليل الاقتصادي ونماذجه يعني كما يعبِّر عنه ميردال: «أن مصطلحات "المشاهدات" و"الحقائق" ليس لها المعنى نفسه في الاقتصاد كما في الأخرى، وكأن الاقتصاديين وحدهم لديهم مداخل خاصة إلى حقل القيم الموضوعية» (Myrdal 1993, 252).

اتجاهات التطوير لمنهج الفكر الاقتصادي

إن الفرضيات وأدوات التحليل السابقة تمثل بعضاً من الفرضيات الرئيسية للمنهج والفكر الاقتصادي وليست كلها. إن منهجية التجريد المنطلق من هذه الفرضيات، تجعل النظريات الكلاسيكية الحديثة تصل إلى تقديم استنتاجات وسياسات يغلب عليها الطابع الفني العام الذي لا يأخذ الخصوصيات الاجتماعية والسياسية في كل مجتمع بعين الاعتبار مما يجعلها مغتربة عن الواقع الفعلي.

تطرق العديد من المفكِّرين عبر العصور إلى القصور في «الحكمة الاقتصادية». ولعله

«لم ينتقد علم من قبل مفكريه كما حدث في الاقتصاد» (Georgescue - Rogen 1971, 1)، إلا أن سلسلة الكتب الدراسية الجديدة الصادرة في مبادئ الاقتصاد تستمر في تبني تلك الفرضيات والمنهج الميكانيكي نفسه. أحد هذه الأسباب يعود إلى الاقتصاديين أنفسهم «لنقص في الفهم أو في الشجاعة للخروج عن المنهج الميكانيكي المريح الذي تعلمناه في الدراسات العليا» (Mcfarland 1991, 108). وبالتالي، يصبح «سلوك» الاقتصاديين جزءاً من منظور القيم المحافظة. وسبب آخر لهذا الرفض هو أن الكثير من هذه الانتقادات تمثل تحدياً لمبدأ كفاءة نظام السوق والحرية الاقتصادية والذي يمثل بدوره المبدأ الفلسفي الأساسي لأيديولوجية النظام الرأسمالي. لذا، ومع تزايد موجة الاتجاه نحو الخصخصة واندماج الأسواق العالمية، فإن أي فكر يشير إلى عدم «مثالية وكفاءة» السوق سيلقى مقاومة كبيرة.

إن الدعوة للخروج عن المنظور الميكانيكي لا يعني «إعلان وفاة» الفكر الاقتصادي، أو القيام بثورة تنسف كل الجذور السابقة، ولكنها دعوة لتطوير وتحريك هذا الفكر لمحاولة فهم الظواهر المتغيرة، وفي الوقت نفسه تحديد تلك الظواهر أو التطبيقات ضمن شروط وظروف معينة تنطبق عليها أدوات التحليل الكلاسيكي الحديث. كما أن هذه الدعوة لا تعني إلغاء الاعتماد على النماذج الرياضية والقياسية وإنما استخدامها كأدوات تساعد في تفسير الواقع، لا كهدف بحد ذاته.

وهنا لا أدعي بأي شكل القدرة على تقديم البديل فذلك يحتاج إلى قناعة وجهد جماعي، ولكن يمكن الإشارة بشكل عام إلى اتجاهين لتطوير المناهج والمفاهيم وأدوات التحليل، لأن التفاصيل الجزئية لهذه الإضافات لا يمكن عرضها إلا من خلال المعالجة النظرية والتطبيقية لموضوعات محددة. هذان الاتجاهان يتمثلان بـ: (أولاً) إعادة الارتباط ما بين الفكر الاقتصادي والعلوم الأخرى. إن الفكر الاقتصادي بدأ رحلة الانفصال عن العلوم الأخرى منذ القرن الثامن عشر. وقد أدى تعمق درجة التخصص في بداية القرن الحالي ـــ وعلى الرغم من أهميتها ـــ إلى الانعزال ومن ثم الجهل بالكثير من الأبعاد المجتمعية والنفسية والطبيعية والبيئية التي تؤثر وتتأثر بشكل مباشر وغير مباشر، بالظواهر ذات البُعد الاقتصادي التي يهتم بمعالجتها وتحليلها الاقتصاديون. إن هذا الانعزال والتقوقع داخل النماذج الاقتصادية قد عمقا المنهج الميكانيكي الساكن والمختزل للفكر الاقتصادي. ومن هنا، فإن فهم التطورات في العلوم الأخرى، الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، لن يهدد هوية الفكر الاقتصادي وإنما سيغنيه. وعلى العكس، فإن هذا التوجه سيساعد في تقليص حدة التجريد الاقتصادي والذي يصيب العديد من دارسيه «بالاغتراب» والشعور بعدم واقعيته. (ثانياً) الاتجاه الثاني والذي يرتبط بالأول، هو العمل على تطوير منظور القيم الذي ننطلق منه وذلك بتبني منظور شمولي وديناميكي. والتطوير في هذا الاتجاه بدأه فعلاً العديد من المفكرين في مجالات علمية مختلفة وبدأته تيارات مجتمعية مختلفة، وجميعهم يتبنون ما يعرف بالمنظور الأيكولوجي (ecological view) ومنظور الأنظمة (system view)، أو المنظور المتكامل (wholistic view)[11].

لقد تم بالفعل تبني عدد من المفكِّرين الاقتصاديين لبعض من المناهج الأخرى المكملة ذات البُعد الديناميكي والأيكولوجي والمتكامل، والتي تعكس كلا الاتجاهين. وبعض من انعكاسات هذين الاتجاهين في الفكر الاقتصادي تتمثل في: (أ) ما يعرف بالتيار أو الفكر المؤسسي (institutionalist) (وأيضاً يعرف بتيار الاقتصاد التطوري (evolutionary economics)، والذي يعتبر ثيورستين فيبلن (Veblen) أحد أشهر مفكِّريه ومؤسسيه في بداية القرن الحالي، وإن كان هذا التبني لا ينطبق فعلياً على جميع مفكِّري هذا التيار، إذ إن عدداً كبيراً منهم استمر في تبني الأدوات الميكانيكية للفكر الكلاسيكي الحديث (Mcfarland 1985). والبحث في الأسس والتحليلات والتطبيقات التي يتبناها عدد من مفكِّري هذا التيار يتطلب بحثاً منفصلاً، إلا أنه من المهم الإشارة هنا وبشكل موجز إلى بعض من أبعاد هذا الفكر، من خلال الإشارة لفكر فيبلن. لقد تداخلت اهتمامات وإسهامات فيبلن في مجالات الاقتصاد والفلسفة والاجتماع والأنثروبولوجيا، ولعل هذا التداخل كان أحد العوامل التي ساعدته في تبني رؤية ديناميكية في تحليله للظواهر المجتمعية الخاصة بالمجتمع والنظام الرأسمالي الأميركي. يعود اسم هذا التيار إلى أحد المفاهيم المهمة التي استخدمها فيبلن في تحليله وهو مفهوم «المؤسسات» الذي لا يعني التنظيمات المؤسسية بالضرورة، ولكنه مفهوم مركب للعادات والتقاليد الاجتماعية والقيم والمعتقدات، التي تختلف من مجتمع إلى آخر وتتغير عبر الزمن من شكل إلى آخر. إن هذا الإطار المجتمعي والفكري المتغير له أبعاده وتأثيراته العميقة في تحليل فيبلن لطبيعة العلاقات الاقتصادية، الإنتاجية منها والاستهلاكية، حيث يقدم نموذجاً ديناميكياً لتحليل السلوك الاقتصادي بشكل متداخل مع أبعاد مجتمعية ونفسية وبيئية تستحق الدراسة الجادة في أوراق منفصلة.[12] (ب) هناك عدد من المفكِّرين الاقتصاديين الذين تبنّوا المنهج الأيكولوجي. أحد الأمثلة البارزة في هذا الاتجاه هو ما طرحه المفكِّر شوميخر في أوائل السبعينات، والذي يرى أن نمط التنمية الذي تم اتباعه في الغرب والذي أدى إلى نمو المؤسسات الإنتاجية العملاقة وزيادة درجة التخصص لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية بل، على العكس، أدى إلى تدهورها وإلى سوء استخدام الموارد والتلوث البيئي، وفي كثير من الأحيان إلى تقليص البُعد الإنساني في محيط العمل. واقترح إتباع نمط تنموي يعتمد الحفاظ على البيئة وتقليص استخدام الموارد الطبيعية وذلك، أولاً، بتغيير المفاهيم الاقتصادية والخطط التنموية التي تضع أهداف زيادة الإنتاج السلعي على حساب هدف تحسين الأبعاد المعيشية المختلفة، وثانياً باستخدام تقنيات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تتعامل مع الموارد الطبيعية كرأسمال يستهلك وليس كدخل (Schumacher 1973). لقد تطور هذا التوجه منذ السبعينات عبر تسميات عدة مثل «التنمية المستديمة» و«التنمية الأيكولوجية» و«التنمية بلا تدمير»[13] والنظام الأيكولوجي العميق (deep ecology)، والذي على خلاف النظام الاقتصادي التقليدي يتبنى منظور التجانس مع الطبيعة بدل السيطرة عليها واعتبارها مجموعة من الموارد. وبالتالي فهو تبنى توجهاً باستخدام التقنيات المناسبة وإعادة التدوير (recycling) لإنتاج متوجه لإشباع الحاجات الأساسية[14].

يشارك هذا التوجه (الذي يمكن تلخيصه بالاقتصاد الاجتماعي الأيكولوجي - Eco) (Socio - Economics مجموعة من المفكِّرين في كل من الدول المتقدمة والنامية.[15] (جـ) وهناك عدد من المفكِّرين الاقتصاديين الذين يتبنون منهجاً حديثاً نسبياً يقوم على ما يُعرف بنظرية أو بمنظور النظم المعقدة (complex systems view) أو بعلم التعقيد (complexity (science وقد تكثف تطوير هذا الاتجاه، وخصوصاً في منتصف الثمانينات على يد مجموعة من المفكِّرين ضمن تخصصات علمية مختلفة في عدة مراكز علمية[16].

إن نظرية الأنظمة تنظر إلى العالم بشكل متكامل وعلى أساس الارتباط والاعتماد المتبادل بين كل ظواهره والذي لا يمكن فهمه من خلال تقسيمه إلى أنظمة جزئية منفصلة، بل من خلال النظر إليه كوحدة مكونة من أنظمة مرتبطة تؤثر وتتأثر في ما بينها عبر سلسلة مستمرة من العلاقات التبادلية. فجميع النظم التي تبدو منفصلة، سواء نظم خلايا الكائنات الدقيقة أو خلايا الإنسان والحيوانات والنباتات، ونظام الأسرة والمجتمعات والنظام البيئي والنظام الكوني، كلها تشكِّل نظاماً عضوياً معقداً شاملاً. وما يميز هذا النظام هو كونه نظاماً دائم الحركة والتغير، والعلاقات بين أجزائه غير خطية. إن هذه العلاقة غير الخطية هي ما يميز هذا المنظور عن المنظور الاقتصادي الميكانيكي. وضمن المفكِّرين الاقتصاديين الذين يتبنون هذا المنظور بريان آرثر (Arther) وكينيث أرو -Ar) (row.[17] ويرى آرثر أنه وعلى خلاف «الاقتصاد القديم» (القائم على النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة)، فإن «الاقتصاد الحديث» (القائم على نظرية التعقيد) مبني على فكرة اختلاف الأفراد وتطورهم من خلال نظام ديناميكي متغير بشكل مستمر. وبالتالي، لا معنى هنا لوجود نقطة توازن ثابتة أو وضع أمثل. فعند التعامل مع قضايا تتعلق بالاقتصاد والبيئة والسياسة العامة، مثلاً، يرى أن التحليل القائم على أساس التكاليف والأرباح cost) (benefit - يفترض أن المشكلة والحلول معرّفة ومحدّدة وأن المتغيرات التي يتم التعامل معها مجزّأة ومنفصلة وبالتالي يمكن وضع قيم رقمية للأرباح والخسائر. كذلك التحليل القائم على تحديد نقطة توازن مثلى في تعامل الإنسان مع البيئة، مبنية على فكرة انفصال الاثنين، في حين إنه وحسب منظور النظم المعقدة، الإنسان نفسه هو جزء من البيئة، ومن ثم فأي سياسة تقوم على تحقيق مصلحة الإنسان (مثل قطع الغابات) سيكون لها تأثير سلبي على البيئة، ومن ثم على الإنسان (مثل تغير المحيط الجوي).

والموضوعات المطروحة لا تتعلق فقط بالبيئة، بل ثمة موضوعات أخرى مهمة متعلقة بالإنتاج والتطور التقني، توضِّح عدم صحة افتراض النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة بأن التطور التقني القائم على المنافسة التامة يؤدي إلى انتشار التقنية الأمثل[18]. وكنتيجة لهذا التحليل، وأيضاً استناداً على مبدأ تزايد العوائد وليس تناقصها، فإن التدخل لحماية ومساعدة الصناعات في بداية نشأتها يصبح أمراً ضرورياً لزيادة الإنتاج والثروة. وهذه النتيجة الاقتصادية والسياسية التي يصل إليها هذا المنظور تناقض الفلسفة الاقتصادية للفكر الكلاسيكي الحديث، القائمة على مبدأ الحرية الاقتصادية وأمثلية آلية السوق.

إن هذه التوجهات المختلفة والمتداخلة في بعض من جزئياتها، والتي يجري تطويرها، لا تطرح من خلالها إجابات مختلفة بل أيضاً أسئلة جديدة تغني فهمنا للواقع. إن هناك مجالاً واسعاً لقضايا عدة، وحتى مفاهيم مختلفة في نطاق التحليل الاقتصادي تحتاج إلى إعادة التعريف والتحليل بما يتفق مع المنظور الديناميكي والمتكامل والذي يشكل الإنسان والبيئة أحد عناصره المهمة. إن إعادة التعريف ستؤدي إلى الوصول إلى استنتاجات وسياسات مختلفة عمّا يطرحه الفكر الكلاسيكي الحديث. فمثلاً، هناك حاجة لإعادة النظر في مفهوم الناتج القومي وطرق قياسه، بحيث يأخذ في عين الاعتبار كلاً من الأنشطة الإنتاجية غير السوقية والأبعاد البيئية وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية. هناك أيضاً حاجة لإعادة النظر في مفهوم الاستهلاك والرفاه بحيث لا يقتصر على جانب السلع المادية، ولمفهوم العمل والإنتاجية بحيث لا يقتصر فقط على جانبها النقدي وتكلفة الفرصة البديلة ضمن هذا الإطار الأيكولوجي والإنساني. هناك حاجة لإعادة النظر في قضايا أخرى كثيرة مثل الخصخصة وتوسيع نطاق الأسواق، ضمن هذا الإطار ستختلف مقاييس «الكفاءة» و«الإنتاجية» و«النمو»[19]. إن كل هذه المفاهيم والقضايا تحتاج إلى دراسات منفصلة تعكس أيضاً خصوصيات مجتمعاتنا العربية النامية.

على الرغم من ازدياد معدلات النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم المتقدم وفي العديد من الدول النامية، إلا أن الأزمات والمشكلات ذات البُعد الاقتصادي تتفاقم مع مرورالوقت متمثلة في ارتفاع معدلات البطالة والفقر المطلق والنسبي والتلوث والتدمير البيئي، وغيرها. وعلى الرغم من استمرار وتفاقم هذه الأزمات فإن العديد من الاقتصاديين لا يزالون يستخدمون النماذج الاقتصادية وأدوات التحليل الاقتصادي الكلاسيكي المبنية في جذورها على المنهج الميكانيكي الفيزيائي لنيوتن والفلسفي لديكارت. إن ما يجعل أي علم ميكانيكياً هو افتراضه وجود عدد محدود من العناصر المختلفة وأيضاً افتراض وجود عدد محدود من القوانين التي تربط هذه العناصر بكل الظواهر الأخرى (Georgescu - Rogen 1971, 115). وفي هذه الورقة تم استعراض عدد من الفرضيات المحدودة التي ينطلق منها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث والتي تبنى عليها نماذج تحليلية، والتي يفترض إمكانية تطبيقها وصلاحيتها لتفسير ظواهر مجتمعية مختلفة، بغض النظر عن الإطار المجتمعي والبيئي والزمني الذي تتفاعل ضمنه هذه الظواهر. وعلى الرغم من التطورات الحديثة نسبياً — والتي بدأت منذ بدايات القرن الحالي — في مناهج العلوم الأخرى، والإسهامات المتزايدة لمفكّرين وعلماء ضمن تخصصات مختلفة والتي تشير بشكل واضح إلى ديناميكية الظواهر الطبيعية والمجتمعية والبيئية وارتباطها وتداخلها، والتي تعني استحالة وضع قوانين ثابتة ومحدودة لتفسيرها، لا يزال الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث يتبنى أدوات التحليل والفرضيات المجردة والقوانين الثابتة على الرغم من أن الظواهر الاقتصادية تبقى أكثر عرضة للتغيرات وأكثر صعوبة في افتراض اختزالها ضمن عناصر محدودة، لأنها لا تعكس فقط متغيرات طبيعية (مثل الذرات) بل وأيضاً منظومة معقدة من المتغيرات الإنسانية والمجتمعية.

إن تسليط الضوء في هذه الورقة على جوانب القصور في الفرضيات وأدوات التحليل والنماذج الاقتصادية التقليدية لا يعني محاولة الحكم بالفشل عليها أو الدعوة

للتخلي عنها، فالعديد منها ــ وبخاصة في مجال التحليل الجزئي ــ له تطبيقات عدة. ولكن الطرح في هذه الورقة هو دعوة لتطبيق تلك النظريات والقوانين والنماذج ضمن ظروف معينة واضحة وعدم اعتبارها «حقائق» مطلقة صالحة لكل زمان ومكان، وهي أيضاً دعوة لتطوير المنهج الفكري الاقتصادي ليصبح أكثر شمولاً وذلك بالخروج عن النطاق الضيِّق والتواصل والاستفادة من التطورات المستمرة في العلوم الأخرى.

الهوامش

(1) هيرمان هيسه (1985)، سدهارتا. ترجمة ممدوح عدوان: دار منارات الأردن.

(2) للاسترسال في هذا الجانب يمكن الرجوع إلى: (بيلت 1994).

(3) ليس من الممكن هنا استعراض تفصيلات التطورات في الفهم الفيزيائي للكون، إلا أن هذا الجزء يستعرض أهم تلك التطورات وبخاصة في جانبها الفلسفي والميتافيزيقي والتي لها ارتباط واضح في فهمنا للظواهر الكونية والتي تمثل الظواهر الاقتصادية إحدى جزئياتها. هذا الجزء يستند إلى دراسات كتبها متخصصون للقارئ غير المتخصص والتي يمكن الرجوع إليها لفهم تفاصيل التطورات في مجال العلم الفيزيائي (Capra 1983. Gribbin 1986).

(4) إن أسس نظرية نيوتن هي التي مكَّنت علماء الفضاء من إيصال الإنسان إلى القمر.

(5) لم يتم في هذه «القراءة» التركيز على الفكر الماركسي والكينزي. فالفكر الماركسي وإن عكس الكثير من اهتمامات وأدوات التحليل الكلاسيكية الميكانيكية فقد اختلف في تبنيه منهجاً تاريخياً ديناميكياً متمثلاً في نظرية المادية الجدية والمادية التاريخية. أما بالنسبة للفكر الكينزي والذي على الرغم من أهميته واختلافه مع الفكر الكلاسيكي الحديث خصوصاً لجهة تركيزه على احتمالات عدم توازن السوق وضرورة تدخل الدولة في النظام الرأسمالي، إلا أن ما حدث هو إدماج تحليله ضمن التحليل الحدي وانقسام عرض المبادئ الاقتصادية إلى مبادئ الاقتصاد الكلي والجزئي. لمتابعة هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى (Hausman 1993, ch. 19).

(6) سيتم هنا عرض بعض من الفرضيات بشكل مختصر حيث التقويمات النقدية للفكر الكلاسيكي الحديث وفرضياته متاحة في الأدبيات. ولكن الغرض هنا هو مجرد الإشارة إلى بعض من تلك الفرضيات التي تعكس الأبعاد الميكانيكية الساكنة في هذا الفكر.

(7) وحتى في حالة عرض نموذج تحديد الأسعار في حالة الاحتكار فإن النظرية الكلاسيكية الحديثة تعرض نموذج تحديد الأسعار كحالة خاصة تستخدم لها أدوات التحليل والفرضيات التقليدية حيث التوازن يتحقق بشكل ميكانيكي.

(8) ليس المقصود هنا بأي شكل نكران التطورات الإيجابية الهائلة التي رافقت ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول، من حيث رفع المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. إن المقصود هنا هو توضيح الأبعاد السلبية والتي تحققت فعلاً نتيجة لنمط الإنتاج المدفوع بتحقيق الأرباح وليس إشباع الحاجات الإنسانية الفعلية.

(9) يمكن الرجوع إلى مجموعة مختارة من المقالات التي تعكس هذا الجدل في (Hausman 1993, ch. 19).

(10) لقد كانت لسينيور نفسه آراء ومواقف أخلاقية قوية في بداية حياته كضرورة تدخل الدولة لتقديم المساعدات للفقراء. إلا أن موقفه هذا انقلب إلى موقف معاد بعد تزايد حدة الإضرابات العمالية في الفترة (1829 ــ 1842).

(11) من بين المفكِّرين الذين يتبنون هذا التوجه (Thomas 1974 ، Capra 1983، فروم 1989، Waldrop 1992 وبيلت 1994).

(12) يمكن الرجوع إلى أحد كتبه المهمة The Theory of the Leisure Class، أو لعرض وتحليل أهم أفكاره (Mcfar-land 1991). ومن المفيد الإشارة هنا إلى الإسهامات المهمة المعاصرة للمفكر (Georgescue - Rogen 1971).

(13) لعرض ملخص بعض من أبعاد هذه المسميات انظر (طلبة 1995).

(14) لعرض ملخص لأفكار النظام الأيكولوجي العميق انظر (Redclift 1987).

(15) انظر على سبيل المثال (Henderson 1988)، (Buarque 1993) ويقترب من هذا المنظور ما تطرحه الأدبيات المتعلقة بما يعرف بمجموعة الاعتماد على الذات (self - reliance).

(16) أحد هذه المراكز العلمية المهمة هو معهد سانتافي في الولايات المتحدة (Santa Fe Institute).

(17) لعرض شيق لأهم أبعاد نظرية التعقيد بشكل عام، وبعض من أهم أفكار هذين المفكّرين مع قائمة بمراجع مختلفة في الموضوع انظر (Waldrop 1992) الذي يستند العرض في هذا الجزء عليه. كذلك تجدر الإشارة إلى توفر عرض موسّع ومراجع عدة يمكن الحصول عليها عبر شبكة الإنترنت مثلاً بالبحث عن "Complexity Science and Economics".

(18) يشير آرثر إلى أمثلة عدة على سيطرة تقنيات إنتاجية معنية في السوق، برغم عدم كفاءتها، على حساب تقنيات أفضل. كمثال على ذلك، استمرار إنتاج واستخدام لوح مفاتيح الطباعة (key board) للآلات الطابعة وأجهزة الكمبيوتر الحديثة والذي طوره عام 1873 أحد المهندسين خصيصاً لتقليص سرعة الطباعة على الآلات الكاتبة في ذلك الوقت حتى لا تسبب في تشابك المفاتيح وتداخها (Waldrop 1992).

(19) لرؤية مختلفة لهذه المفاهيم انظر (Henderson 1988, Capra 1983).

المصــــادر

المنيف، ماجد

1410 هـ «مشكلات تدريس الاقتصاد في الجامعات السعودية» إصدارات علمية. المملكة العربية السعودية: جمعية الاقتصاد السعودية.

بيليت، جان ماري

1994 عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة. ترجمة السيد محمد عثمان. عالم المعرفة (189) سبتمبر، الكويت.

ديكارت، رينيه

1985 مقالة عن المنهج. ترجمة محمد الخضيري. الهيئة العامة للكتاب ـ ج. م. ع.

رمسيس، نادية

1985 التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت.

زكي، رمزي

1984 المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية. عالم المعرفة (84) ديسمبر، الكويت.

طلبة، مصطفى كمال

1995 إنقاذ كوكبنا. مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت.

فروم، إريك

1989 الإنسان بين الجوهر والمظهر. ترجمة سعد زهران. عالم المعرفة (140) أغسطس، الكويت.

قرم، جورج

1994 الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة. دار الطليعة ـ بيروت.

Boulding, K.

1986 "What went wrong with Economics". American Economist 30 (1): 5 - 12.

Buarque, C.

1993 The End of Economics? London and New Jersy: Zed Books Ltd.

Capra, F.

1983 The Turning Point. London: Flamingo.

Friedman, M.

1993 "The Methodology of Positive Economics" PP 210-244 in D. Hausman ed. The Philosophy of Economics. USA: Cambridge University Press.

Georgescu - Rogen, N.

1971 The Entropy law and Economic Process. USA: Harvard University Press.

Gribbin, J.

1986 In Search of The Big Bang: Quantum Physics and Cosmology. USA: Banta.

Henderson, H.

1988 The politics of the solary Age. indiana: Knowledge Systems Inc.

Hausman, D., ed.

1993 The Philosophy of Economics. USA: Cambridge University Press.

McFarland, F.

1985 "Theorstein Veblen versus the Institutionalist". Review of Radical Political Economics 17 (4): 95 - 105.

McFarland, F.

1991 Economic Philosophy and American Problems. USA: Rowman Littlefield.

Myrdal, G.

1993 "Implicit Values in Economics" PP 250-259 in D. Hausman ed. The Philosophy of Economics. USA: Cambridge University Press.

Ormerod, P.

1994 The Death of Economics. UK: Faber and Faber.

Perelman, M.

1996 The End of economics. London and New Youk: Routiledge.

Redclift, M.

1987 Sustainable Development. London and New York: Routiledge.

Robinson, J.

1971 Economic Heresies. London: Macmillan.

Schumacher, E.

1973 Small is Beautiful. UK.: Vintage

Sen, A.

1979 "Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory" PP 87-109 in H. Frank and M. Hollis eds. philosophy and Economic Theory. UK: Oxford University Press.

Simor, H.

1993 "Testability and Approximation" PP 245 - 248 in D. Hausman ed. The philosophy of Economic. USA: Cambridge University Press.

Thomas, L.

1974 The Lives of a Cell. USA: Bantam Books.

Waldrop, M.

1992 Complexity. USA: Simon & Schister.

